



الاختلاف في مدلوله العملي لدى دولوز

The difference in the practical sense of Deleuze

أ. ريم منصور^{*1}

¹ المعهد العالي للعلوم الإنسانية، جامعة المنار. تونس، Rim.mansour86@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/05 تاريخ القبول: 2022/03/25 تاريخ النشر: 2022/03/31

Summary

In this article, we will discuss the significance of difference in the practical philosophy of Deleuze who had vitriolated the closed and totalitarian practical systems which prevented the humiliation of difference by absolute and totalitarian laws which were well employed to expel and exclude the various opinions that impose diversity and plurality of ideas without falling into ideological conflicts that do not benefit coexistence based on respect for intellectual differences and free creativity.

It was therefore necessary to highlight the meaning of difference in its practical dimension according to Deleuze, who posed the problem of minorities on the aesthetic or political level, in order to rehabilitate the category of rhizomes able of penetrating systems of similarity to free all humanity from closed

الملخص

سنتطرق في هذه الورقة البحثية إلى دلالة الاختلاف في الفلسفة العملية الدولوزية إثر النقد اللاذع الذي وجهه فيلسوف الفرق والمعاودة إلى الأنساق العملية المغلقة والشمولية التي أمعنت في إذلال الاختلافات بواسطة مجموعة من القوانين المطلقة والشمولية التي أحسنت توظيفها لطرد وإقصاء الآراء المتنوعة التي تفرض تنوع الأفكار وتعددتها دون الوقوع في الصراعات الإيديولوجية التي لا تنفع للتعايش المشترك القائم على احترام الاختلافات الفكرية والإبداع الحر.

لذلك كان من الضروري طرح معنى الاختلاف في بعده العملي لدى دولوز الذي أثار إشكالية الأقليات على المستوى الجمالي أو السياسي لكي يعيد الاعتبار

* - أ. ريم منصور: mansour86@gmail.com.



ideological prisons and totalitarian politico social systems.

Keywords: totalitarian systems, similarities and systems of similarities, practices, diverse opinions, minorities, rhizomes.

لغة الجذامير التي تقدر على اختراق نظامي التشابكات والتماثلات لغاية تحرير البشرية جمعاء من سجن الإيديولوجيات المغلقة والأنظمة السياسية والاجتماعية الشمولية والتوتاليتارية.

الكلمات المفتاحية: الأنظمة الشمولية، نظامي التشابكات والتماثلات، العملي، الآراء المتنوعة، الاقليات، الجذامير.

مقدمة:

لن كانت مسألة الاختلاف من أهم المسائل التي أثارها الفلسفة الدولوزية وجعلتها بمثابة عقيدتها الأساسية إذ ارتسمت فيها ملامح الصورة الجديدة للفكر المنفتحة على التنوع، الكثرة، التعدد، الصيرورة، والمعترفة بوجود العلاقات التفاضلية والسلاسل المفتوحة والمتعددة واللامتناهية، فإن هذه المسألة تبدو متشعبة، مترامية الأطراف لا يمكن حصرها في معنى واحد ضيق، وهذا عائد إلى طبيعة الفلسفة الدولوزية المتسمة بالتعقيد والتركيب، حيث تجعلنا نتيه في فهم مقاصدها ومعانيها الثرية التي تعارض فكرة الحقيقة الثابتة والمعنى الأحادي.

للاختلاف عدة مقاصد ومعانٍ متنوعة لا يمكن اختزالها في معنى واحد مثلاً أن نعتبر أنه يكتسي طابعاً نظرياً أو وجودياً محضاً، بل له أيضاً مقاصد عملية تجعلنا نقوم بدراسة أغلب المؤلفات الدولوزية المتنوعة قصد تبيان تنوع وكثرة دلالاتها، وقد سبق وأن أشرنا في مقال سابق قد نشر في هذه المجلة إلى أن الفرق يحمل بعداً نظرياً ووجودياً، فهو يعني وجود التمايزات، التناقضات، التعارضات، الصيرورة. كما يرتبط من الناحية الأنطولوجية بعالم محايث يعد أصل التنوعات والكثرة اللامتناهية التي تمثل سبب وجود



الاختلافات وتميزها عن بعضها البعض، كما انتهينا في ذلك المقال المعنون بدلالة الاختلاف لدى دولوز إلى إبراز علاقة تكامل بين مفهومين متناقضين وهما الفرق والمعاودة التي تعني عودة الاختلافات.

يعترف الفكر الدولوزي بوجود العلاقات التفاضلية والبرانية متجاوزا بذلك الأنساق التمثيلية التي تؤمن بالعلاقات الداخلية للعناصر المكونة لأنساقها المغلقة دون الاكتراث بكل ما هو براني لأنه يتعارض مع مقولات التشابه، الهوية والتطابق أو الانسجام، غير أننا سنحاول في هذه الورقة البحثية تبيان معنى الاختلاف في جانبه العملي، فكما هو معلوم فإن لدولوز مجموعة من الكتب ذات الشأن السياسي الذي انتقد فيها سياسات الأنظمة الديمقراطية التي تدّعي بكونها قد أسست مجموعة من القوانين التي تتمكن من خلالها من تنظيم علاقة الأفراد ببعضهم البعض، مقابل احترام الأقليات والاختلافات وتنسيق العلاقات الدولية بواسطة قوانين دولية كونية تفرض احترام حقوق الشعوب وضمان حرياتها لتحقيق السلم الدائم بين الدول، وضمان التواصل الكوني بينها. وكذلك نجد كتب ذات طابع جمالي أدبي حاول فيها فيلسوف الفرق والمعاودة إنشاء تصور أدبي للمختلف الذي يعارض نظام الأغلبية وقواعد الحياة العامة التي يتم من خلالها ضبط قواعد خلقية مشتركة توظف لإقصاء الفئات التي تأتي بأفعال جديدة معارضة للنظم السلوكية المعطاة والمتفق عليها مسبقا، وتبعا لذلك نلاحظ أن أغلب الكتب الدولوزية جاءت لإعادة الاعتبار للمسائل المسكوتة عنها والأشياء المقصاة بصفة قصدية ومن بينها نذكر الجذامير والأقليات التي تعد بمثابة الشر الذي يجوز نفيه وتفاديه، لذلك تكمن الأهداف الأساسية من طرح مشكل الاختلاف في الفلسفة العملية لدى دولوز في إقامة مناظرة فلسفية عميقة مع الإرث الفلسفي



الخلقي، السياسي أو الجمالي الذي أمعن في إذلال الاختلاف بواسطة مفاهيم التشابه، الخضوع، وغيرها من المقولات الأخرى، مقابل تأسيس فلسفة عملية مفتوحة متحررة من سلطة الإيديولوجيات ومعترفة بقيمة الاختلاف المتعارض مع نظام التقليد أو التشابهات. وانطلاقاً من ذلك طرح الإشكالات التالية: كيف انتقد دولوز الأنساق العملية المؤسسة لمجموعة من القواعد الخلقية والسياسية التي تخول لها ضرورة تنظيم السلوكات الفردية والجماعية قصد تهذيبها؟ وماهي دلالة الاختلاف على الصعيد العملي لديه أي كيف أسس صاحب كتاب ألف ربوة تصورا عمليا للفرق؟

للإجابة عن هذه الإشكالات سوف نتبع الخطوات المنهجية التالية: أولاً تحديد مفهوم الفلسفة العملية وإبراز خصوصياتها، ثم تبيان مظاهر النقد الدولوزي للأنساق العملية التي عملت على نفي الاختلاف وإخضاعه لمنطق التشابه وأخيراً سوف نشرع في تحديد دلالة الفرق عمليا أي سياسيا وجماليا.

1. النقد الدولوزي للأنساق العملية النافية للاختلاف.

1.1 مفهوم الفلسفة العملية:

تتم الفلسفة العملية بالحياة الراهنة والواقعية لدى الأفراد، فهي تتجرد من طابعها المثالي المطلق لتؤسس علاقة تكامل بينها وبين الواقع التجريبي قصد تغييره وإصلاحه، لذلك ينبغي عليها تحويل وجهتها من الطابع النظري المجرد إلى الواقع العملي لغاية عقلنته وإحداث تحولات جذرية، ومن هنا تختص الفلسفة السياسية بمهمة تنظيم علاقة الأفراد ببعضهم البعض في مجتمع معين بواسطة مجموعة من القوانين الإلزامية الناتجة عن إرادتهم الجماعية، ونتيجة لذلك تعرف السياسة بالفعل العقلاني الموجه للمجموعة من



الأفراد انطلاقاً من واقعهم التجريبي والمحاث، غير أن هذا الفعل الذي تهتم به الفلسفة العملية هو فعل كوني متعلق بالبشرية جمعاء. (weil, 1986. P 11)

تكمن مهمة الفلسفة السياسية لدى أغلب روادها في تنظيم حياة الشعب داخل الدولة بالاعتماد على قواعد قانونية ناتجة عن توافقهم الجماعي بتنازلهم الإرادي عن حقوقهم الطبيعية لضمان حقهم في الحياة ونتيجة لذلك نستطيع تعريف الدولة بالتجمع السياسي الذي يتمكن من تأسيس كيان ذي اختصاص سيادي في نطاق إقليمي معين يمارس السلطة بواسطة منظومة من المؤسسات والقوانين، وقد ندرك من خلال هذا التعريف الموجز للدولة أنها ليست مجرد كيان متعال عن مشاغل الناس أو كل ما يتعلق بالظواهر العملية، بل أنها تشغل بالواقع العملي لتنظيم حياة المجموعات البشرية ويقول أريك واييل: «إنّ الدولة هي تنظيم لمجموعة تاريخية... ولكنها ليست متعالية عن الظاهرة، بل هي أداة جعلت لخدمة الواقع التاريخي العميق للمجموعات البشرية.» (Weil, 1986, p 131)، فنستنتج من خلال هذا القول أن الدولة الظواهر حُصصت لخدمة البشرية، فهي مطالبة تبعاً لذلك بعدم التعالي عن جميع المكونة لتاريخ البشرية جمعاء.

يسعى أغلب رواد الفلسفة العملية السياسية إلى المحافظة على استمرارية وجود المجتمعات بواسطة نظرياتهم التي تحث على احترام حقوق الإنسان وحماية الأفراد من الخطر الداخلي أو الخارجي. (Weil, 1986, p 140)

تأسست فكرة الديمقراطية الحديثة على فكرة احترام حقوق الأفراد وعدم انتهاك حرمات الشعوب ونقد الاستعمار أو الغزو الذي يهدم الحريات وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بواسطة إنشاء قواعد قانونية تفرضها، وهنا تتمكن



الحكومات من تنظيم العلاقات والروابط بين الأفراد والمؤسسات الحكومية من خلال مجموعة من القواعد والقوانين الصارمة التي تمنع تجاوز قواعد العيش المشترك وإحداث الفوضى داخل المدينة أو الدولة لأن الغاية الأساسية التي تحبذها الفلسفة السياسية تكمن في تنسيق حياة الأشخاص داخل الدولة مهما كانت اختلافاتهم في مجتمع ما أي تحقيق التوافق والتناغم بين اختلافات المجموعات قصد توحيدها. (Bourgeois, 2000, p 27)

ومن ثمة تعد الفلسفة الخلقية ميزة الفلسفة العملية لأنها تسعى إلى تنظيم السلوك الفردي بواسطة مجموعة من القواعد الخلقية المعيارية التي تحمل في نفسها مجموعة مبادئ عملية ضرورية و صارمة قصد تحرير الإنسان من مجموعة الميول التي تعيق حريته وتسبب له الألم، ومن هذا المنطلق نحتاج إلى فلسفة عملية أخلاقية عقلية تزود الذات بمجموعة مبادئ معيارية خلقية عقلية لتجنب جميع ضروب أشكال الفساد الخلفي مقابل تمكين الكائن من تحقيق التربية الأخلاقية العقلية التي تحقق التوافق مع القانون الأخلاقي. (كانط، 1969، ص 42)

كما ينتمي الفن إلى مجال الفلسفة العملية إذ يعني ذلك الجهد الإبداعي الذي يمكن الفنان من ترجمة أفكاره وأحاسيسه بواسطة مجموعة من الأدوات المعتمدة التي تساعد على تحويلها إلى أثر فني. (الدحاني، 2020، ص 5)

1. 2: تفكيك النفي الذي ألحق بالاختلاف في العقل العملي (الأخلاق والسياسة):

وجّه دولوز نقدًا للأنساق العملية التي لم تحرر نفسها من ذلك التفسير السلبي للاختلاف، لأنها عولت بدورها على إختزال الاختلافات وربطها بقوة العقل



وإخضاعها لسلطانها، وهنا ربطت هذه الأنساق الاختلاف بكل ما هو حسي أو هو مجرد إنفعالات سلبية تحتاج إلى وجود ضبط عقلائي كي لا تؤدي إلى عبودية الإنسان وانتشار الفوضى التي تميز حالة الطبيعة، كما أنّها تجعل الذات منزاحة عن فكرة الواجب الخلقي الذي يعني ضرورة أداء الفعل الخلقي طبقا لمتطلبات العقل لا الحواس التي تجعل الفعل مرتبطا بتحقيق منفعة ما.

أسست الأخلاق أو السياسة علاقة تطابق بين العادة والمعادة التي تعني عودة الشبيه، وفي هذا السياق يأخذ الاختلاف شكل التشابّهات كآليات توظف لقتل الأفراد.

تمكنت النظريات الأخلاقية والسياسية من فرض مفهوم العمومية بواسطة مجموعة قوانين مشتركة بين ذوات مختلفة لأنّ القوانين سواء أكانت خلقية أو سياسية تحدّد مجموعة ثوابت لا متغيّرة وغير مناقضة لنظامها المطلق أو الصارم القادر على توحيد كلّ ما هو مختلف ومتغيّر بواسطة مفهوم الثبات؛ "إنّ القانون يجمع تغير المياه مع دوام النهر." (دولوز، 2009، ص 45)، فهذا يعني أن الأنساق السياسية والأخلاقية تعجز عن تخطي نظام التشابّهات لأنّها تنزع نحو إقصاء الأفراد والاختلافات التي تعارض فكرة العمومية المؤسسة لكلّ ما هو عام ومشترك.

إنّ الاختلاف هو إختلاف مفهومي يعمل على توحيد موضوعات متنوعة تحت نفس المفهوم، فهذا يُعدّ سببا كافيا يجعل فيلسوفا كـ "دولوز" يقيم تلك المناظرة الفلسفية للعقل الميتافيزيقي المحقر للاختلاف، وتظهر قوة النقد الدولوزي خصوصا للأنساق السياسية الفلسفية التي تمكنت بواسطة مفهوم التشابّه من فرض مفهوم الهوية الواحدة



والمطلقة والمؤسسة بدورها لتلك الحركات الإيديولوجية المغلقة المتشبثة بمجموعة أفكار ثابتة تستطيع بواسطتها طرد وإقصاء كل ما يخالفها أو يناقض مبادئها.

يقوّض صاحب كتاب "ما هي الفلسفة" ركائز الكوجيطو التواصلية الذي يبدو أنّه في خدمة الأنظمة الرأسمالية التي تريد غزو العالم وإكتساحه بواسطة مفهوم الهوية الواحدة (هوية البلدان المسيطرة عالمياً).

خلق الكوجيطو التواصلية ذلك المكر الذي يدّعي من خلاله إقامة مجتمع الأصدقاء حيث يشكل مجرد آراء عمومية شمولية قادرة على خلق العلاقات التواصلية بين الأمم والدول، لكنّها تخفي مجموعة من الأغراض النفعية التي تمكّنها من إختراق حقوق الآخر وفرض الهيمنة عليه، لذلك يدعو "دولوز" إلى ضرورة التشكيك في الكوجيطو التواصلية أكثر من التأمل؛ "... أو من خلال كوجيتو التواصل الذي هو أكثر مدعاة للشكّ من الكوجيتو التأملية". (دولوز، غتاري، 1997، ص 120) فلاحظ تبعاً لهذه المقولة الدولوزية الشهيرة أن الكوجيطو التواصلية قد فقد مصداقيته لأنه يجرّض على بروز علاقات الهيمنة وتحقيق غاية الاستيطان أو الغزو بجميع أشكاله.

أسست الحركات السياسية التي تدّعي إعترافها بالديمقراطية المنفتحة على الآخر ما يمكن تسميته بنظام الأغلبية الذي يقضي الأقلية المعارضة له والمختلفة معه، وهنا تقع هذه الحركات في تناقض كبير مع ما تدّعو إليه وهو الحرص على إبعاد تلك الآراء المخالفة لرأي الأغلبية الذي يفرض وجود تشارك في الرؤى والمواقف وبذل جميع إمكاناتها لوضع مجموعة من العراقيل التي تمنع القوى المبدعة من معارضة فكرة الرأي المشترك والتوافق الجماعي الذي أسسته فلسفات العقد الاجتماعي. (Mengue, 2003, p 104)



لا تعترف الديمقراطيات الحديثة بالأفليات لأنها متأسسة بواسطة فكرة التوافق المشترك الذي يقصي كل ما هو معارض له، كما تمكنت الدولة الحديثة باسم الديمقراطية التواصلية من فرض الغزو والاستعمار سواء أكان مباشرًا أو غير مباشر بواسطة السوق العالمية التي مكنتها من توسيع الهيمنة الاقتصادية على أغلب الدول بواسطة روابط إستعمارية قديمة. تهدف الأنظمة الرأسمالية إلى تحقيق مجموعة أهداف اقتصادية سياسية دون التفكير في الآخر بوصفه رغبة لأنها تفرض الإستغلال على الطبقة العمالية وجعلها، بمثابة آلة تكون في خدمة الفئات المهيمنة أو الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، لذلك تضع الدولة الحديثة مجموعة قواعد أو ضوابط أخلاقية تحت العمال على العمل المضاعف لغزو السوق وتحقيق التدفقات المالية.

لن تنجح الديمقراطيات السياسية في الاعتراف بالاختلاف لأنها لا تستطيع ضمان حقوق الإنسان، بل تريد ضمان الهيمنة والغزو بواسطة شعارات كاذبة ومزيفة وتبرير الإستعمار باسم الديمقراطية والحرية، تلك هي مخاتلات الأنساق السياسية التي تكمن في ضرورة المحافظة على الأمن العالمي، لكنها تخفي في ذاتها فكرة نشر الفوضى وتحقيق مطمح الهيمنة. (Blanc, 2013, p 173)

1.3: النقد الدولوزي للتصورات المحقرة للفن:

وجه دولوز نقدا لاذعا لمفهوم المحاكاة في الفن والإقصاء الذي شهده من قبل العديد من التصورات الفلسفية القديمة التي تعتبر أن الفن هو نسخة مطابقة ومشوهة لنسخة أصلية ونذكر هنا خصوصا الفلسفة الأفلاطونية التي تعتقد أنه فارماكون أو شر يجب على النفس التي تريد الارتباط بعالم مفارق الابتعاد عنه لأنه ينتمي إلى مجال المحسوس ويرتبط بالكذب السفسطائي.



يقوض صاحب كتاب الفرق والمعاودة دعائم الفلسفة الأفلاطونية التي تدرك أن الفن لن يكون إلا محاكاة المحاكاة أو تقليد لنسخة نموذجية متواجدة في عالم مفارق متعال عن عالم المحايثة. (Gulandi, 1998, p 30) وتبعا لذلك خصص دولوز مجموعة كتب فلسفية وظفها لنقد التصورات الفلسفية التي لا تعترف بقيمة الإبداع الفني وتعتبره بمثابة الوهم الذي ينبغي تخطيه لأنه ينتمي إلى مجال الرذيلة، في حين يعتبر هذا الفيلسوف أن الفنان يتمكن من ابتكار أساليب ومواد بلاغية توظف لغاية الإبداع الحق الذي يظهر في إنشاء كتلة من الاحساسات التي تكون معادلة له وقد تساعده المركبات الانفعالية الجديدة على تجاوز نظام التشابهات الذي تحبذه التصورات الاستطيقية القديمة لأن الفن هو إشباع كل ذرة وإزالة كل نفاية. (دولوز، غتاري، 1997، ص 180)

ومن ثمة دحض دولوز رفقة صديقه كلير بارني تلك الأعمال الفنية التي تخضع لسلطة الهوية المفروضة من قبل المدارس والتوجهات السياسية الجامدة التي تسعى إلى فرض الرقابة على أي عمل فني، حيث يفقد الفنان تلك الحرية التي تجعله يبدع دون قيود أو حدود وعلى هذا الأساس يفقد الفنان تلك المهمة الأساسية للفن التي تكمن في إبداع مؤثرات إدراكية وانفعالية جديدة، كما يتحول إلى مجرد صحفي ينقل أحداثا كما هي، ويخدم مصلحة الأنظمة الرأسمالية التي تجعل من الفنان محاكيا أو ناسخا لأفكارها الجاهزة وقيمها المعطاة والمحددة مسبقا أي أنه يتلفظ بهوياتها المطلقة وسلطانها المهيمنة. (دولوز، بارني، 1999، ص 38)



2. دلالة الاختلاف في الجانب القيمي (الفن - السياسة)

2. 1: المختلف في التجربة الجمالية:

تسعى الفلسفة الدولوزية إلى ردّ الاعتبار لمكانة الاختلاف الذي كان بمثابة الشيء المنفي في العقل الميتافيزيقي المغلق، وقد تبينّا أنّ هذا المفهوم يعني تميز المختلف عن المختلف، ويحيل أيضا إلى وجود العلاقات التفاضلية بين السلاسل وتمييزها عن بعضها البعض، لكننا نرى أنّ لمفهوم الاختلاف معنا خاصا في الفلسفة العملية، نذكر بالخصوص الفن الذي يمثل حتما، ذلك المنعرج الهام في الفكر الفلسفي المعاصر للتححرر من هيمنة اللغوس، وهنا يعتبر "بوليو" أن "دولوز" ينتمي إلى ذلك المنعرج الذي يُمكن تسميته بالتجربة الإستيطيقية التي تربط بين الإبداع والفعل النقدي للسلطة السياسية. (Beaulieu, 2005, p 114)

يجوز لنا من خلال تصفحنا لمؤلفات "دولوز"، الضفر بمعنٍ جلي لدلالة الاختلاف في بُعدها الجمالي، حيث يرى هذا الفيلسوف أنّ الفن لا يمكن أن يكون إلّا إبداعا، يمكننا من تجاوز نظام التشابهات، ويتّضح من خلال التعريف الذي صاغه للفلسفة التي تعني إبداعا مفهوما.

يؤمن "دولوز" بأهمية فعل الإبداع في الفلسفة لأنّه يُمكن الإنسان من التحرّر من عبوديته المفرطة تجاه كائن متعالٍ يفرض عليه مجموعة حقائق وقواعد معطاة ومطلقة خالية من أي فعل إبداعي بشري. إنّ الفعل الإبداعي الحق ينتمي إلى مجال الحرية كما عبر عن ذلك "برغسون" حيث أشار إلى أنّ المشكلة لا يكتشفُ فحسب، بل يُخترع ويُبدع، وهنا قد يأخذ التفكير بُعداً جماليا لأنّه يرتبط بفعل الإبداع فلن يكون المفهوم إذا إلّا أثرا فنيا. (Antinioli, 1999, p 58)



إنّ الفيلسوف هو فنان أو أقلية مهمشة ومنسية قادرة على إبداع مفاهيم متنوعة، متعددة وجديدة تقطع مع نظامي التشابّهات والتعادلات ومع مفهوم المحاكاة، في حين تكون هذه المفاهيم متواجدة في الأثر الفني المتكون من كتلة من الإحساسات (مركب من المؤثرات الإدراكية والإنفعالية).

لن تكون المؤثرات الإدراكية والحسية مجرد إدراكات أو أحاسيس، بل هي إدراكات وإنفعالات يتم إبداعها بواسطة العمل الفني، فهذا يعني أنّ الإبداع الفني لا ينتمي إلى مجال المحاكاة ولا يرتبط بالشبيه أو بوجود نسخة مطابقة لأصل متعالٍ، بل هو عمل فريد من نوعه يشكل فرادة دائمة. (دولوز، غتاري، 1997، ص 32)

يرتبط الفن لدى "دولوز" بفعل الإبداع المعارض لعالم المماثلة أو التشابه لأنه مطالب باختراع مركب من المؤثرات المتناقضة مع نظام العادات، وهنا لا نستطيع أن نقيم تعارضا بين الفيلسوف والفنان اللذين يعتقدان بأن الحياة تستوجب نوعاً من المغامرة التي تنفي وتتعالى عن نظام المحاكاة لغاية معالجتها بطريقة مختلفة وبواسطة بدائل مبدعة. (دولوز، غتاري، 1997، ص 181)

يسعى الفنان من خلال تجربته الإستيطيقية إلى القطع مع حالات المؤثرات الإدراكية المعاشة التي تبدو ثابتة وغير متغيرة، لتخليص الواقع من مقولة التماثل بواسطة أساليب إبداعية خلاقية، وهنا نستخلص أن "دولوز" يُصرّ على تفويض الفكر الفلسفي الذي يعتبر أنّ الفنّ هو محاكاة لمثال متعالٍ وتأكيد على ضرورة قلب هذه المعادلة والإقرار بأن الفن هو فعل إبداعي وأنّ النسخة هي التي تبعد النموذج. (Sauvaagnargue, 2005, p 220)



تعني لفظة الاختلاف في الفن تلك القوى الإيجابية الفاعلة، المبدعة، والمبرزة لقيمة العمل الفني الإبداعي، ويشترط الإبداع ضرورة تحرر الفنان من سلطة الهوية والرقابة المفروضة عليه من قبل السلط ذات التفكير الأصولي الإيديولوجي ورفض الضغوطات المفروضة عليه من قبل نظام سياسي يسلبه حريته وإستقلاليته؛ "إذ تكمن سلبيات المؤلف في تكوين نقطة إنطلاق أو أصل، وفي تشكيل ذات للتلفظ ترتبط بها كُّلّ الملفوظات المنتجة، وفي العمل على التعرّف وتحديد الهوية داخل نظام من الدلالات السائدة أو من السلط القائمة." (دولوز، بارني، 1999، ص 38)، وهنا نرى من خلال هذا القول أن دولوز يدحض وجود ذات مهيمنة تتحكم في حرية الفنان وفي قدرته على إبداع عمل فني.

إنّ الاختلاف يُنظرُ له في الحقل الجمالي كعدم تكافئ أو تمايز الفنان المبدع عن نسق القواعد والحقائق المطلقة التي تميز الواقع المعيش، لأنّ معنى الفرق في الفكر الدولوزي قائم على التحرر من مفهوم الهوية ومقولات التشابه، التطابق والتماثل مقابل الإتيان بما هو جديد.

ينبغي أنّ يحزّر الفن نفسه من أسر الأطر ليثبت وجود تراكمات غير مكتملة عكس الفلسفات المغلقة المعترفة بالتناغم كغاية يروم تحقيقها الفيلسوف.

تتقوم التجربة الجمالية على فعل الإبداع الذي يشترط وجود شخصيات مفهومية مبدعة تحمل في ذاتها موقفا شخصيا مغايرا لما هو سائد تعمل بواسطته على زعزعة نظام التشابهات الذي يُميز الواقع، وقد أشار "دولوز" في هذا المعنى إلى أنّ الناس لا يتوقفون عن صنع مضلة يضعونها فوق رؤوسهم لحماية مجموعة حقائق أو آراء معطاة خوفا عليها من الزوال أو النفاذ، غير أنّ الفنان بوصفه شخصية مبدعة تؤمن بوجود التغيرات



والتميّزات، فهو يَسْعَى إلى زعزعة وإختراق هذه الحقائق بكيفية مسبقية لممارسة نشاطه الإبداعي، لذلك فهو يحرص على شن حرب موجهة ضد المعاش لكي يَسْتَعِير منه المواد والأسلحة التي يُوجِّهها ضد الرأي العام الذي يفرض وجود مفاهيم كالتناغم، الخضوع والتشابه.

يخلق الفنان مجموعة من المواقف التي تجعله متجاوزاً لنمط الحياة القائم بواسطة فعل الهروب، وقد تحيل هذه اللفظة إلى تلك القدرة المخترقة لما هو سائد للدخول في حياة أخرى معارضة لنمط التشاؤمات. (دولوز، بارني، 1999، ص 38) لكن يجدر بنا الإشارة إلى أنّ معنى الهروب لا يعني مجرّد هروب عن العالم أو التخاذل اللامسؤول تجاه الواقع، بل أنّ هذا التخاذل يهدف إلى زعزعة عالم الدلالات المبهمة لخلق أسلحة جديدة.

يكون الأدب في علاقة تكامل بينه وبين خطوط الهروب لأنها تمكن الأديب من إيجاد طرق جديدة تساعد على فعل الإبداع الحقّ، وفي هذا المعنى نستطيع أن نشير إلى أنّ الهروب هو رسم خطوط أو خرائط يتمكن بواسطتها الفنان من إكتشاف إمكانات جديدة وخلق أساليب إبداعية جديدة وكذلك يعبر هذا الفعل الهروبي عن هجرة خاصة بتلك الفئة الأقلية المتواجدة في وطن معيّن لخلق عوالم أخرى ممكنة ومعارضة لما هو سائد.

يحمل الفنان أو الأديب تلك القدرة التي تجعله منحرفاً عن كل ما هو مماثل ومتشابه وكاشفاً لمخاتلات الأنظمة السياسيّة، وهنا نتبيّن أنّه لا يُعدّ مجرّد شخص يقوم بمحاكاة الواقع، بل هو ذلك الشخص الفريد غير مكترث بالماضي والمستقبل والكاشف لأقنعة تلك القوى التي تحتجزّ الذوات داخل منطق الثبات.



إنّ صفة الخيانة ترتبط بتلك الشخصية المخوّرة التي تسعى بدورها إلى خيانة عالم الدلالات المبهمة ويشبه "دولوز" مفهوم الهروب بعملية القفز عن الفواصل. (دولوز، بارني، 1999، ص 56)

يرتبط مفهوم الهروب في الفن بتجاوز كلّ ما هو مخادع ومضلل بهدف إدراك الفعل الإبداعي الحق، ومن هنا نستطيع أن نتبيّن أنّ فعل الهروب لا يعني الابتعاد عن الواقع، بل يسعى من خلال فعل الرّفض إلى تشخيص أعراضه المرضية وحقائقه الزائفة من أجل إنتاج واقع آخر، وإبداع حياة جديدة وإيجاد سلاح جديد.

تؤسّس الكتابة علاقة تكامل مع خطوط الهروب لأنّ الأقليات الهامشية مثل الأديب، الفنان لا تستطيع إبراز ذاتها بشكل جاهز، بل هي تتشكل فوق خطوط هروبية تمكّنها من إثبات قدرتها على رسم طريقتها في التقدم والهجوم. (دولوز، بارني، 1999، ص 59)

إنّ الأديب محاط بالواقع المعيش ويمثل في الوقت ذاته طبيباً للعالم الذي يعاني من مجموعة أعراض مرضية تفرض وجوده لمعالجتها. (Deleuze, 1993, p 14) فلا يعبر إذن الأدب عن مستقبل الأديب إلّا إذا تمكّن من معالجة الواقع المريض وإنشغاله بالفئات المنسية والمهمشة لأنه يمتلك لغة الأقليات المنفية ويعبر عن مشاكلها وعن لغتها.

تعمل لغة الأقليات المهمشة وبوصفها فئات مثقفة تحررية داخل خطاب الأغلبية الذي يفرض نظام التشابّجات بواسطة مفهوم الخضوع أو التماثل على فضح وتعرية هذه الحقائق الوهمية والمعطاة لخلق أشياء خارقة تناقضها وبالتالي يسعى الأديب إلى الإهتمام



بالمشاكل السياسية الثورية لأنه لا يفتح إلا على الكثرة الجماعية أي أنه يخرج من حالة الإنعزال الذاتي. (Deleuze, Guttari, 1993, p 33)

يحيل الفرق في الحقل الجمالي إلى تلك الفئات المبدعة التي تقدر على إختراق نظام الأحكام أو القواعد المعطاة أي كل ما هو متفق عليه لإبتكار أسلحة جديدة تكون في خدمة فعل الإبداع الحق المتعارض مع إنجازات الأغلبية الساحقة ومفاهيمها وقيمها.

تحمل الجذامير بوصفها شخصيات متميزة وفريدة من نوعها خطاباً متميزاً ومختلفاً لتكشف كل ما هو سيء وغير منصف في الخطاب الجماعي المشترك الذي يفرض إمكانات التسلط والقصر.

لن يبدع الفنان أو الأديب إلا فناً ملتزماً بمشاكل الفئات المهمشة التي تعيش تحت واقع الإستغلال والتهميش وهنا يتضح لنا أنّ الأدب بالنسبة إلى "دولوز" هو أدب ثوري يقطع مع جميع أشكال الإستعباد المفروض على الطبقات الكادحة وهو منزاح في نفس الوقت عن التصورات الإيديولوجية المطلقة التي تنفي الآخر وتجعله مستتباً.

تتجه الفلسفة الدولوزية نحو إهتمامها بالغير في بعدها الفني لأنها تحبذ تلك النزعة المتجاوزة لنظام الأغلبية ومفاهيم التشابه، والمعترفة بالآخر المنسي أو الطبقات المهمشة، وفي هذا السياق نستطيع على الأقل تحديد معنى الاختلاف في الحقل الجمالي الذي يعني وجود فئات تنتمي إلى الأقليات ذات وعي متميز عن نظام الأغلبية، إذ تبحث عن مادة إبداعية تجعلها قادرة على تجاوز الطابع الشمولي للواقع أو السلطة المركزية، وهنا يكون الأدب الذي يحبزه "دولوز" معارضاً وثورياً لأنه لا يخدم مصلحة الأسياد أو الأغلبية المهيمنة، بل هو منشغل بالفئات المنسية كالعامل أو الطبقة



الشغيلة؛ «لا يوجد كبير ولا توجد ثورية إلا بواسطة الأقلية، إذ يوجد كرها لأدب يخدم الأسياد. يوجد إنهار كافكا بالعمال والمشتغلين وانشغال بروسست بالمستغلين ولغتهم.» (Deleuze, Guttari, 1993, p 48)

جعل "دولوز" من أدب الأقليات معارضةً لنظام الأغلبية ومتجاوزاً لتلك التبريرات الميتافيزيقية المعتمدة لتهميش المختلف. لا تستطيع الأغليات بوصفها سستاماً متجانساً إثبات وجود أقليات تختلف مع أحكامها وقواعدها ولا إبراز الصيرورة والتحول.

يعول "دولوز" على وجود فئات هامشية إبداعية تساهم في تحقيق التقدم الحقيقي بواسطة تفكيرها الإبداعي وفي هذا السياق يبين كيف أسهم أدب كافكا في خلق فكر إبداعي متحرر من هيمنة الأغليات، ونلاحظ من خلال ذلك أن الأقليات المثقفة تمثل مشروع التقدم بالنسبة إلى الأدب، وإذا اعتبرنا أن الأدب هو أدب الأقليات، فهذا يعني أنه يتخذ أسلوب كتابة جديد ألا وهو الكتابة الغريبة التي تعبر عن تلك الشجاعة التي تساعد على رفض مركزية السلط المنتجة لنظام تراتبي. (Sauvagnargues, 2005, p 118)

2. 2: الآخر السياسي (الاختلاف السياسي):

يعتبر دولوز أن الأنظمة السياسية الحديثة خلقت نظاماً رأسمالياً توتاليتارياً مستبدًا غير معترف بوجود الغيرية، التعدد، التنوع، الاختلافات والعلاقات التفاضلية، ويتضح من خلال تأسيسها لمجموعة أفكار وقيم وقواعد تصدر عن فرد واحد أو مجموعة مستبدة تفرض على الأفراد الآخرين الخضوع لها دون إبداء رأيهم فيها، مما يستوجب من دولوز نفسه تحرير فكره الفلسفي من هيمنة الفكر الشمولي الكلياني الذي يجمع



الحريات ويقصي التعددية وبالتالي يتحتم عليه تأسيس صورة جديدة للفكر تنفتح على التمايز والتفاضل والتنوع من أجل التمسك بفكرة الإبداع اللامتناهي المشترك بضرورة التخلص من نظام العموميات.

إنّ السياسة المفتوحة والمعتدلة لا تقتزن بضرورة الخضوع إلى التشريعات القانونية الإلزامية ولا بتلك الحريات المشروطة بقواعد وعقود إجتماع وفقا لما نادى به رواد أنصار الحداثة والتنوير لأنها تشريعات جوفاء لا يمكن التعويل عليها بوصفها مفاهيم فاعلة ومحولة. (Mengue, 2003, p 132)

يتوق "دولوز" إلى الابتعاد عن تلك الأنظمة السياسية المساهمة في خلق الإيديولوجيات المغلقة والمتشبثة بمجموعة أفكار مطلقة معتبرا أنّ هذه الأنظمة لا تستطيع التفكير في الاختلافات والفوارق لأنها لا تريد الإنزياح عن مبادئ الأنظمة التوتاليتيرية المغلقة ولا تحبذ إختراق فكرة المركزية المتعالية غير مكترثة بفهوم الوسطية.

تهتم الفلسفة السياسية الدولوية بالأقليات المهمشة والقوى الإبداعية الفاعلة التي تقطع وتتجاوز النظام المهيمن ومجموعة الأفكار السائدة. (Mengue, 2003, p 41)

إذا قلنا إنّ الفلسفة تعني الإبداع، فهذا يعني أنّها تقطع مع فكرة الأسس أو المبادئ، لأنّ الإبداع نفسه يرتبط بفعل الخلق الحر والمستقل عن جميع الوسائط، وهنا نجد أنّ الفلسفة الدولوية تعوّل جيّداً على ضرورة تحرّر الفكر السياسي من سلطة الهويات المطلقة المفروضة من قبل الأنظمة الشمولية، ولا تتحقق هذه الغاية إلاّ إذا تمكن الفكر السياسي من تجاوز فكرة البرامج المسبقة والغايات المحددة، وانفتاحه على الآخر أو الغيرية الناتجة عن تخالف الآراء السياسية، وبالتالي يعترف "دولوز" بوجود



ديمقراطية مقوضة لفكرة الأساس مقابل إيمانها بوجود منطق منفتح على كثرة الآراء المتنافسة في ما بينها وبهذا المعنى يُمكن القول إنّ السياسة الدولوزية هي سياسة محايدة مرتبطة بمفهوم الوسط الذي يرتبط بالكثرة ويتجاوز فكريّ البداية والنهاية. (Mengue, 2003, p 41)

إنّ الاختلاف في التوجه السياسي الدولوزي يعني الإنفتاح على التعددية والكثرة مقابل تجاوز أنماط التشابه والهويات المطلقة لأنّ الفلسفة التي تحمل في ذاتها خطاباً منفتحاً على الاختلافات المتنوعة لا تستطيع التقيد بمفاهيم الإنسجام، التطابق، الهوية والتشابه، بل تنطلق من مفهوم الوسطية المتحرر بدوره من الإيديولوجيات المغلقة ذات التفكير الإقصائي. وتعتبر لفظة "الجزمور" عن قيمة المشروع السياسي المفتوح لدى "دولوز" حيث وظف هذا الأخير مفهوم "الجزمور" لتحرير الفكر من مقولتيّ البداية والنهاية ودحض أي هوية خاصة للأفكار والقيم.

يحرص فيلسوف الاختلاف والتكرار على توجيه فكره السياسي إلى تعددية الآراء وإبتعاده عن الهويات المطلقة المفروضة لذاّما بكيفية مسبقة لأنّه يعجز حتماً بواسطة الهوية المعطاة مسبقاً على التفكير في الوسطيّة التي تعد من أهم أفكار "دولوز" السياسية، إذ يُعبّر مفهوم "الجزمور" عن المعنى الحقيقي للوسطيّة الدولوزية كما أشار إلى ذلك في كتابه "ألف روبة".

يُعرّف "دولوز" "الجزمور" بذلك الشيء الذي لا يبدأ ولا يُفنى، فهو وسطي يتوسط ما بين الأشياء ويمكن مقارنته بالشجرة التي تتكون من مجموعة خيوط تعبر عن وجود فعل التحالف فيما بينها، وهذا يعني أن الجزمور لا يمكن أن يكون إلّا تحالفاً، لكن الشجرة ترتبط بفعل الكينونة و"الجزمور" شديد الارتباط بفعل الربط لأنّه يرفض



الإنسياق تحت شيء ثابت غير قابل للتغير والانفتاح. (Deleuze, Guttari, 1993, p 36)

إنّ "الجذمور" هو جزء يُقَطَّع من ساق بعض النباتات، فهو لا يرتبط بأي أصل متعالٍ، فهذا يعني أنّ "دولوز" يريد التخلص من تلك النزعات التي تتشبث بالعودة إلى الأصل أو الماوراء، مقابل الانفتاح على فكر فلسفي سياسي معتدل يثبت وجود ترابطاته المتنوعة والمتكثرة وخطوطه اللائقائية، وهنا يمتلك مفهوم "الجذمور" تلك التسمية التي تتكفل بقبول الكثرة. (Mengue, 2003, p 48)

يهدف صاحب كتاب **ألف ربوة** إلى تأسيس تصور جديد للديمقراطية التي تعني النظام السياسي المنفتح على الكثرة والتنوع، وهذا النظام الجديد لا يتحقق إلا إذا تمكن من تحرير ذاته من فكرة الأصول ومن معنى البدء، وتبعاً لذلك يتمكن "الجذمور" من تأدية ثلاث غايات أساسية تروم تأسيسها الفلسفة السياسية المعتدلة وهي: الإتصال، الغيرية، الكثرة، وبالتالي يمتلك الفكر السياسي الوسطي تلك القدرات التي تساعد على إظهار التعدد، الاختلافات والتعددية ويكتسب في الوقت ذاته تلك الحركة الدينامكية المعارضة لمفهوم الإيديولوجيات المغلقة، ونلاحظ من خلال ذلك أنّ الفلسفة السياسية الدولوزية تسعى إلى خلق إمكانات جديدة وآراء متنوعة مقابل رفضها لتمسك أي نظام سياسي برأي أو فكرة واحدة، وهذا دليل على أن هذه الفلسفة المعتدلة لا تنطلق من مجرد رأي واحد ومطلق بل تؤمن بكثرة الآراء السياسية وتنوعها؛ «لا يوجد رأي، واحد بل مجموعة آراء سياسية.» (Mengue, 2003, p 49)

قد وجّه "دولوز" نقداً لتلك الأنظمة والحركات السياسية التي تعتبر نفسها أنّها المالكة لتلك الحقائق الصحيحة والمطلقة، فهي تهدد تلك الآراء التي تناقض توجهاتها



حيث تحوّل لها أفكارها المغلقة إقصاء كلّ ما يخالفها في الرأي عكس الفلسفة الدولوزية التي تعتبر أنّ الآراء متنوعة فهي لن تكون إلّا في خدمة الاختلاف أو التنوّع الذي يزعم المقاييس الثابتة للرأي نفسه.

تؤمن الفلسفة الدولوزية بمفهوم الوسطية المتحرّرة من فكرتي البداية والنهاية، لأنّ هذه الفلسفة تعمل دوماً على الإنفتاح على التعددية، الإتصال، والتحالف، الغيرية والكثرة.

يهدف دولوز من خلال انشغاله بمسألة الاختلاف في الفلسفة السياسية إلى تأسيس تصور جديد للديمقراطية التي تعني ذلك النظام السياسي المتجه نحو الغيرية، التنوّع والكثرة، وقد يعرّف مفهوم "الجزمور" عن معنى الديمقراطية الحقّ بواسطة إثباته لوجود ترابطاته المتنوّعة والمتكثّرة وحيوطه اللانهائية أو هو بالأحرى يعني ذلك الاسم الذي يتكفل بقبول الكثرة.

يُعبّر "الجزمور" عن وجود عدّة آراء، وهذا يثبت لنا أنّ الاختلاف هو اختلاف في الآراء وتنافس فيما بينها وبالتالي مكّننا "دولوز" من تجاوز الأنظمة السياسية المتشبهة بالرأي الواحد والمطلق، ومن جهة أخرى يتبيّن لنا أنّ النسق السياسي المفتوح يفتح بدوره على الأقليات التي تعارض نظام الأغلبية نظراً لما تحمله من فريدة وقدرة على تجاوز النظام السائد الذي تسوده مجموعة معارف، حقائق وقيم مطلقة مقابل تأسيسها لمجموعة من الآراء التي تخالف مفهوم الرأي الواحد.

تقدر الأقليات على خلخلة دعائم الأنظمة البرجوازية، فهي تحث الفئات المهمشة على التمرد على هذه الأنظمة التي تستبعد القوى العمالية وتفرض الحصار



على الرغبة بواسطة وضع مجموعة من القواعد التي تدعو بواسطتها إلى ضرورة مضاعفة العمل أو الإنتاج لفائدة الفئة المهيمنة، مقابل قمع رغباتهم.

يرتحن العمل الثوري في الفلسفة السياسية الدولوزية بوجود فئات ثورية تهدف إلى التمرّد على الأنظمة المطلقة والشمولية، فهذه الفئات تستطيع الإنزياح عن نسق القواعد أو الأحكام التي تفرضها المؤسسات وبالتالي تنجح الفئات الثورية بوصفها آخر مفكر فيه في قلب السلط المتعسفة والدولة التي تقهر الرغبة من خلال قمعها وكتبها بواسطة الإنتاج المضاعف والمعتمد لغزو السوق.

يعتمد "دولوز" على مفهوم السياسة الصغرى التي تسعى إلى كشف خفايا ومكبوتات الأنظمة المطلقة المقصية للفئات الثورية والأقليات المنزاحة عن نظام الأغلبية التي تكن عدائها للسلطة المطلقة مقابل إبراز ميلها الثوري إزاء الدولة التي تسعى إلى قمع الرغبة أو الشيذوفرينيا لأنها تكون منطلق الثورة لديها، فالعمل الثوري أصبح نضالاً من أجل الشيذوفرينيا بوصفها آخر منسي ومقصي.

خاتمة:

إن المفاهيم الأساسية التي وظفها دولوز كالأقليات، الجذمر، الهروب، خيوط الإفلات، الإبداع، السياسات الصغرى، تنوع الآراء، النظام استخدمت لدحض أية محاولات فلسفية تروم تأسيس خطابات سياسية إيديولوجية تهدف من خلالها إلى التشبث بفكرة الأسس أو الأصول وفرض مجموعة من الأفكار القمعية التي تمكنها من الحد من العمل الإبداعي الحر ومعارضة الأنظمة المطلقة والشمولية كالهوية الجاهزة والمطلقة، التشابه، الخضوع، الأغلبية، وغيرها من المفاهيم المعتمدة لطرّد التنوعات والفرادات الحرة.



انتقد صاحب كتاب ألف ربوة جميع التصورات السياسية التي تجبذ الانتماء إلى الإيديولوجيات المطلقة التي تعتقد أنها تستطيع تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال قواعد قانونية مطلقة تلغي حتما حقيقة التنوع البشري، لأنها تنطلق من حتمية واضحة ووهمية تتجسد في ضرورة إخضاع الأفراد على الرغم من اختلافاتهم إلى نظام قانوني موحد ينقذهم من حالة الفوضى الناتجة عن حالة طبيعية تسبق مرحلة تكون الدولة وعارض جميع النظم الخلقية التي تفرض الخضوع المشترك لقواعد أخلاقية تقتل فعل التصرف الحر والتقيد بما هو معطى ومتداول دون التفكير في تغييره وتجاوزه. ولا ننسى أن صاحب كتاب ماهي الفلسفة عارض أيضا تلك التصورات الجمالية التي تحقر من قيمة العمل الفني الإبداعي وربطه بفعل المحاكاة أو التقليد، لكن في المقابل يؤسس هذا الفيلسوف لفلسفة عملية مفتوحة تعترف بقيمة الإبداع الفني والفوارق التي تعارض التشابهات والتماثلات وتفتح على الأقليات المبدعة التي تخلق مجموعة من خيوط الإفلات التي تساعد على تجاوز نظام التشابهات لنقده وتغييره ومساعدة الفئات الضعيفة على تحرير نفسها من آليات الاستعباد المطلق والتمهيش المقصود فهي بذلك تحتاج إلى الأقليات المبدعة لغاية التحرر من أسر الظلم والخضوع المفروض من قبل السلط المتعسفة النافية لكل فعل مخالف لأوامرها سوى أكانت خلقية أو سياسية.

قائمة المراجع:

- الدحاني، ب. (2020). في فلسفة الفن وعلم الجمال مداخل وتصورات. الشارقة:

دار الثقافة. متاح على الرابط:

<https://arrafid.ae/Portals/0/Files/DigitalBooks/66/INPages.pdf>



- دولوز، ج . بارني، ك. (1999). حوارات في الفلسفة والأدب والتحليل النفسي والسياسة. ترجمة: عبد الحي أزرقان وأحمد العلمي. بيروت: إفريقيا الشرق.
- دولوز، ج . غتاري، ف. (1997). ماهي الفلسفة. ترجمة وتقديم: مطاع صفدي. بيروت: مركز الإنماء القومي.
- دولوز، ج. (2009). الاختلاف والتكرار. ترجمة: وفاء شعبان، بيروت: الدار العربية للترجمة.
- كانط، إ. (1969). أسس ميتافيزيقا الأخلاق. ترجمة: فتحي الشنيطي. بيروت: دار النهضة العربية.
- Antonioli, M. (1999). **Deleuze et l'histoire de la philosophie**. Paris: éditions Kimé.
- Beaulieu, A. (2005). **Gilles Deleuze et l'héritage philosophique**. Paris: puf.
- Blanc, S G. (2013). **politique et l'Etat chez Deleuze et Guattari – essai sur le matérialisme historico- machinique**. Paris: puf.
- Bourgeois, B. (2000). **l'idéalisme allemand**. Paris : vrin
- Deleuze, G. Guattari, F. (1993). **Kafka pour une littérature mineure**. Paris: minuit.
- Deleuze, G. (1993). **critique et clinique**. Paris: minuit.
- Gulandi, A. (1998). **Deleuze**. Paris: les belles lettres.
- Mengue, P. (2003). **Gilles Deleuze et la question de la démocratie**. Paris: l'hamattan.
- Sauvagnargue. A. (2005). **Deleuze et l'art**. Paris: puf.
- Weil, E. (1986). **philosophie politique**. Paris : vrin.